

رمضان منذ أنزل عليه القرآن ولا يختص ذلك برمضانات الهجرة وإن كان صيام شهر رمضان إنما فرض بعد الهجرة لأنه كان يسمى رمضان قبل أن يفرض صيامه .. وقد اختلف في العرصة الاخيرة هل كانت بجميع الاحرف المأذون في قراءتها أو بحرف واحد منها. وعلى الثاني فهل هو الحرف الذي جمع عثمان عليه الناس أو غيره. والراجح ان العرصة الاخيرة كانت بحرف واحد منها وأن ذلك الحرف هو الحرف الذي جمع عثمان عليه الناس ..

أخرج بن اشته في المصاحف وابن أبي شيبة في الفضائل من طريق ابن سيرين عن عبيدة السلماني قال القراءة التي عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم في العام الذي قبض فيه هي القراءة التي يقرأها الناس اليوم، وأخرج ابن اشته عن ابن سيرين قال كان جبريل يعارض النبي صلى الله عليه وسلم كل سنة في شهر رمضان مرة. فلما كان العام الذي قبض فيه عارضه مرتين. فيرون أن تكون قراءتنا هذه على العرصة الاخيرة ، وقال بعض المحدثين كان زيد قد شهد العرصة الاخيرة وكان يقرئ الناس بها حتى مات. ولذلك اعتمده الصديق في جمع القرآن وولاه عثمان كتب المصاحف

## الفصل السادس في بيان تواتر القرآن والقراءات وما يتعلق بذلك..

هذا المبحث من أجل المباحث. وقد عني به العلماء الاعلام عناية شديدة وأفاضوا فيه كثيرا. الا انه قد وقع في عبارات كثير منهم اضطراب شديد وذلك لأمر

منها غموض معنى التواتر في حد ذاته حتى انه عرضت فيه شبه لبعض

الباحثين عنه جعلتهم حيارى في أمره

ومنها ظن بعضهم ان خبر الآحاد لا يفيد العلم وإنما يفيد العلم الخبر المتواتر مع ان خبر الآحاد قد يفيد العلم . وذلك اذا احتفت به قرائن توجب ذلك ومنها اعتماد بعضهم على أخبار رويت في ذلك لقول بعض المحدثين فيها: هذه أخبار صحيحة الاسناد .. مع ان الحكم بصحة الاسناد لا يقتضي الحكم بصحة الخبر . وهو أمر مقرر في علم أصول الاثر .

ولنذكر شيئاً مما ذكره بعض المتكلمين في ذلك فنقول

قال الحافظ جلال الدين في الاقنآن : لا خلاف ان كل ما هو من القرآن يجب ان يكون متواتراً في أصله واجزائه .. وأما في محله ووضعه وترتيبه فكذلك عند محققى أهل السنة . لقطع بأن العادة تقتضي بالتواتر في تفاصيل مثله . لان هذا المعجز العظيم الذي هو أصل الدين القويم والصراط المستقيم مما تتوفر السواهي على نقل جملة وتفصيله . فما نقل آحاداً ولم يتواتر يقطع بأنه ليس من القرآن .

وذهب كثير من الاصوليين الى ان التواتر شرط في ثبوت ما هو من القرآن بحسب أصله . وليس بشرط في محله ووضعه وترتيبه بل يكتفى فيها نقل الآحاد . قبل وهو الذي يقتضيه صنع الشافعي في اثبات البسلة من كل سورة . ورد هذا المذهب بأن الدليل السابق يقتضي التواتر في الجميع . ولانه لو لم يشترط لجاز سقوط كثير من القرآن المكرر وثبوت كثير مما ليس بقرآن منه . أما الاول فلأننا لو لم نشترط التواتر في المحل جاز أن لا يتواتر كثير من المكررات الواقعة في القرآن مثل فباي آلاء ربكما تكذبان ..

وأما الثاني فلا نه اذا لم يتواتر بعض القرآن بحسب المحل جاز اثبات ذلك البعض في الموضع بنقل الآحاد.. وقال القاضي أبو بكر في الانتصار: ذهب قوم من الفقهاء والمتكلمين الى اثبات قرآن حكما لا علما بخبر الواحد دون الاستفاضة. وكره ذلك أهل الحق وامتنعوا منه ؛ وقال قوم من المتكلمين انه يسوغ أعمال الرأي والاجتهاد في اثبات قراءة وأوجه وأحرف اذا كانت تلك الالوجه صوابا في العربية. وان لم يثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ بها. وأبى ذلك أهل الحق وأنكروه وخطؤوا من قال به انتهى. وقد نبى المالكية وغيرهم ممن قال بانكار البسمة قولهم على هذا الاصل وقرروه بأنها لم تتواتر في أوائل السور. وما لم يتواتر فليس بقرآن. . وأجيب من قبلنا بمنع كونها لم تتواتر قرب متواتر عند قوم دون آخرين وفي وقت دون آخر. .

ويكفي في تواترها اثباتها في مصاحف الصحابة فمن بعدهم بخط المصحف مع منعهم ان يكتب في المصحف ما ليس منه كأسماء السور وآمين والاعشار. فلم تكن قرآنا لما استجازوا اثباتها بخطه من غير تمييز لان ذلك يحمل على اعتقادها قرآنا. فيكونون مفررين بالمسدين حاملين لهم على اعتقاد ما ليس بقرآن قرآنا. وهذا مما لا يجوز اعتقاده في الصحابة. . فان قيل فلما اثبتت للفصل بين السور. أجيب بأن هذا فيه تقرير. ولا يجوز ارتكابه لمجرد الفصل. ولو كانت له لكتبت بين براءة والانفال. هـ

وهنا مشكلات ترد على هذا الاصل وهو وجوب تواتر القرآن  
نذكرها مع الجواب عنها

المشكل الاول. نقل عن ابن مسعود انه كان ينكر كون سورة الفاتحة  
والمعوذتين من القرآن

وقد أنكر صحة النقل عنه كثير من العلماء قال النووي في شرح المذهب:  
أجمع المسلمون على ان المعوذتين والفاتحة من القرآن. وان من جحد شيئاً  
منها كفر. وما نقل عن ابن مسعود باطل ليس بصحيح. وقال ابن حزم في  
كتاب القدر المسمى المجلى : هذا كذب على ابن مسعود وموضوع.  
وانما صح عنه قراءة عاصم عن زرّ عنه. وفيها المعوذتان والفاتحة

وقال ابن حجر في شرح البخاري: قد صح عن ابن مسعود انكار ذلك.  
فأخرج أحمد وابن جبان عنه انه كان لا يكتب المعوذتين في مصحفه. وأخرج  
عبد الله بن أحمد في زيادات المسند والطبراني وابن مردويه من طريق الاعمش  
عن أبي اسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد النخعي قال كان عبد الله بن مسعود  
يحك المعوذتين من مصاحفه ويقول انها ليستا من كتاب الله. وأخرج البزار  
والطبراني من وجه آخر عنه انه كان يحك المعوذتين من الصحف ويقول انما  
أمر النبي صلى الله عليه وسلم ان يتعوذ بهما. وكان عبد الله لا يقرأ بهما.  
أسانيدها صحيحة. . قال البزار لم يتابع ابن مسعود على ذلك أحد من الصحابة.  
وقد صح انه صلى الله عليه وسلم قرأها في الصلاة. قال ابن حجر نقول من  
قال انه كذب عليه مردود. والظن في الروايات الصحيحة بغير مسند لا يقبل.  
قال وقد أجاب ابن الصباغ بأنه لم يستقر عنده القطع بذلك ثم حصل  
الاتفاق بعد ذلك . هـ

وقال ابن قتيبة في مشكل القرآن : ظن ابن مسعود ان المعوذتين ليستا  
من القرآن لانه رأى النبي صلى الله عليه وسلم بموّد بهما الحسن والحسين  
فأقام على ظنه. ولا نقول أنه أصاب في ذلك وأخطأ المماجرون والانصار.  
قال وأما اسقاطه الفاتحة من مصحفه فليس لظنه أنها ليست من القرآن.

معاذ الله . ولكنه ذهب الى أن القرآن إنما كتب وجمع بين اللوحين مخافة الشك والنسيان والزيادة والنقصان . ورأى أن ذلك مأمون في سورة الحد تقصرها ووجوب تعلمها على كل أحد . وقال بعض العلماء يحتمل أن ابن مسعود لم يسمع المعوذتين من النبي صلى الله عليه وسلم . ولم تتواترا عنده فتوقف في أمرهما وإنما لم ينكر عليه ذلك لأنه في صدد البحث والنظر والواجب عليه التثبت في مثل هذا الامر . وهنا نكتة مهمة ينبغي التنبيه لها وهي ما ذكره بعض المتكلمين حيث قال ليس المعتبر في العلم بصحة النقل والقطع على ثبوته ان لا يخالف فيه مخالف . وإنما المعتبر في ذلك جميته عن قوم يثبت بهم التواتر وتقوم بهم الحججة ؛ ومن أمعن النظر في هذه المسألة وما شاكلها تبين له فرط عناية الصحابة بأمر القرآن وتمجيب من يستدل بها على خلاف ذلك ، وبما يشاكل ما نقل عن ابن مسعود ما نقل عن أبي بن كعب أنه كتب في مصحفه سورتين تسميان سورتي الخلع والحفد كان يقنت بهما . وهما - اللهم اننا نستعينك ونستغفرك . ونثني عليك الخير ولا نكفرك . ونخلع ونترك من يفجرك . اللهم اياك نعبد وراك نصلي ونسجد . واليك نسعي ونحفد . نخشى عذابك ونرجو رحمتك . ان عذابك بالكفار ملحق .

وقد تعرض القاضي لذكر ذلك في الانتصار فقال ان كلام القنوت المروي أن أبي بن كعب أثبت في مصحفه لم تقم الحججة بأنه قرآن منزل بل هو ضرب من الدعاء . وانه لو كان قرآنا لنقل نقل القرآن وحصل العلم بصحته . وانه يمكن أن يكون منه كلام كان قرآنا منزلا ثم نسخ وأبيح الدعاء به وخلط بكلام ليس بقرآن . ولم يصح ذلك عنه . وإنما روي عنه أنه أثبت في مصحفه وقد أثبت في مصحفه ما ليس بقرآن من دعاء وتأويل

المشكل الثاني . نقل عن زيد بن ثابت أنه قال في أنشاء ذكره

لحديث جمع القرآن في الصحف وهو الجمع الاول وكان ذلك في عهد ابي بكر الصديق : فتمت فتدعت القرآن أجمعه من الرقاع والاكتاف والعسب وصدور الرجال . حتى وجدت من سورة التوبة آيتين مع ابي خزيمة الانصاري . لم أجدهما مع أحد غيره . لقد جاءكم رسول من انفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم . الى آخرها . ونقل عنه انه قال لما نسخنا الصحف في المصاحف فقدت آية من سورة الاحزاب كنت اسمع رسول الله صلى عليه وسلم يقرأها . لم أجدها مع أحد الا مع خزيمة الانصاري الذي جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادته شهادة رجلين . من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه ه وقد وقع هذا في الجمع الثاني . وكان ذلك في عهد عثمان ، وقد اختلف المتكلمون في ذلك فقال بعضهم ان هذا الخبر وان كان مخرجا في الصحيحين غير صحيح . لاقتضائه أن الآيات الثلاث المذكورة قد ثبتت بغير طريق التواتر . وهو خلاف ما يقتضيه الدليل المذكور . وقال بعضهم ليس في الخبر المذكور ما يقتضي ثبوت الآيات المذكورة بغير طريق التواتر لاحتمال ان يكون زيد قد أراد بقوله : لم أجدها مع غير فلان . لم أجدها مكتوبة عند غيره . وهو لا يقتضي انه لم يجدها محفوظة عند غيره

وقال بعضهم ان الدليل المذكور انما يقتضي كون القرآن قد نقل على وجه يفيد العلم . وافادة العلم قد تكون بغير طريق التواتر . فان في أخبار الآحاد ما يفيد العلم . وهي الاخبار التي احتفت بها قرائن توجب ذلك . . وعلى هذا فنحن لا نستبعد أن يكون في القرآن ما نقل على هذا الوجه . وذلك كآيات الثلاث المذكورة . اذ المطلوب حصول العلم على أي وجه كان . وقد

حصل بهذا الوجه . وهذا القول في غاية القوة والمتانة . ولا يرد عليه شيء مما  
يرد على من أفرط في هذا الامر أو فرط عليه

المشكل الثالث - روى البخاري عن قتادة انه قال سألت انس بن  
مالك - من جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أربعة  
كلهم من الانصار - أبي بن كعب - ومعاذ بن جبل - وزيد بن ثابت - وأبو  
زيد - قلت من أبو زيد . قال أحد عمومي - وروى من طريق ثابت عن أنس  
انه قال : مات النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجمع القرآن غير أربعة - أبو  
السردياء - ومعاذ بن جبل - وزيد بن ثابت - وأبو زيد - وفيه مخالفة لخديث قتادة  
من وجهين - أحدهما التصريح بصيغة الحصر في الاربعة - والآخر ذكر أبي  
السردياء بدل أبي بن كعب

وقد استنكر جماعة من الائمة الحصر في الاربعة وقال المازري لا يلزم  
من قول أنس لم يجمعه غيرهم ان يكون الواقع في نفس الامر كذلك - لان  
التقدير انه لا يعلم ان سوام جمعه - والا فكيف الاحاطة بذلك مع كثرة الصحابة  
وتفرقهم في البلاد - وهذا لا يتم الا ان كان لقي كل واحد منهم على انفراده  
وأخبره عن نفسه انه لم يكمل له جمع القرآن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم -  
وهذا في غاية البعد في العادة - واذا كان المرجع الى ما في علمه لم يلزم ان يكون  
الواقع كذلك . قال : وقد تمسك بقول أنس هذا جماعة من الملاحدة - ولا  
تمسك لهم فيه . فانا لا نسلم حمله على ظاهره . سلمناه ولكن من أين لهم أن  
الواقع في نفس الامر كذلك - سلمناه - لكن لا يلزم من كون كل من الجم  
الغفير لم يحفظه كله ان لا يكون حفظ مجموعته الجم الغفير - وليس من شرط  
التواتر ان يحفظ كل فرد جميعه بل اذا حفظ الكل الكل ولو على التوزيع

كفى؛ وقال القرطبي: قد قتل يوم اليمامة سبعون من القراء. وقتل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم بيتر معونة مثل هذا العدد. قال وإنما خصّ أنس الأربعة بالذكر لشدة تعلقه بهم دون غيرهم أو لكونهم كانوا في ذمته دون غيرهم. وأخرج النسائي بسند صحيح عن عبد الله بن عمرو أنه قال جمعت القرآن فقرأت به كل ليلة فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فقال اقرأه في شهر. الحديث. وأخرج ابن أبي داود بسند حسن عن محمد بن كعب القرظي قال جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة من الأنصار معاذ بن جبل وهبادة بن الصامت وأبي بن كعب وأبو الدرداء وأبو أيوب الأنصاري

### ﴿ تنبيه ﴾

وهو في أي الروايتين أصح

قد اعترض الاسماعيلى على اخراج حديثي أنس معا في الصحيح مع اختلافهما فقال: هذان الحديثان مختلفان ولا يجوزان في الصحيح مع تباينهما. بل الصحيح أحدهما. وجزم البيهقي بأن ذكر أبي الدرداء وهم والصواب أبي ابن كعب. وقال الداودي لا أرى ذكر أبي الدرداء محفوظا والصحيح هي الرواية الاولى. وأما الرواية الثانية فالظاهر ان بعض الرواة رواها بالمعنى فزاد فيها الحصر توهمه انه مراد وذهل في ذكر الاسماء فأبدل اسم ابي بن كعب باسم أبي الدرداء. ومن أمعن النظر في أمر الرواية بالمعنى لم يستبعد ذلك وهذا أقرب الى السداد من قول بعض العلماء، يحتمل أن يكون أنس حدث بما ذكر في الروايتين في وقتين أورد في أحد الوقتين احدى الروايتين وفي الوقت الآخر الرواية الاخرى. هذا ما يتعلق بأمر تواتر القرآن.

ولنذكر ما يتعلق بأمر تواتر القراءات فنقول :

قال الجمهور : القراءات السبع متواترة . واستثنى ابن الحاجب من ذلك ما كان من قبيل الاداء كالامالة وتخفيف الهمزة . واستثنى أبو شامة من ذلك الالفاظ المختلف فيها بين القراء السبعة وقد نقل ذلك عنه ابن الجزري في المنسرحيث قال : قال الامام الكبير أبو شامة رحمه الله في مرشده : وقد شاع على السنة جماعة من المتأخرين وغيرهم من المقلدين أن القراءات السبع كلها متواترة . أي كل فرد فرد مما روي عن هؤلاء الائمة السبعة . قالوا والقطع بأنها هنزلة من عند الله واجب . ونحن بهذا نقول ولكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطرق . واتفقت عليه الفرق . من غير تكبير له . مع أنه شاع واشتهر واستفاض . فلا أقل من اشتراط ذلك اذا لم يتفق التواتر في بعضها ه

وقد أشكلت هذه العبارة على كثير ممن وقف عليها ولم يظهر لهم كنه مراده منها . وقال أبو شامة في كتاب البسملة : وقد تكلم القاضي أبو بكر على صحة مجيء بعض الاحرف أتم من غيرها وبينه في كتاب الاتصار . . وهذا من أقوى الادلة لنا فيما نختاره في القراءات على ما مهدناه في كتاب ابراز المعاني الكبير وغيره من أنا لساننا من يلتزم التواتر في الكلمات المختلف فيها بين القراء بل القراءات كلها منقسمة الى متواتر وغير متواتر وذلك بين لمن أنصف وعرف وتصفح القراءات وطرقها . وكفى شاهدا لذلك اختلاف أعيان الامة من الصحابة فمن بعدهم في البسملة ه وقد أورد هذه العبارة في أثر قوله فيه : ونقل عن بعض متأخري الطاهرية أنها آية حيث كتبت في بعض الاحرف السبعة دون بعض . وهذا قول غريب . ولا بأس به ان شاء الله تعالى . وكأنه نزل اختلاف القراء في قراءتها بين السورتين منزلة

اختلافهم في غيرها . فكما اختلفوا في حركات وحروف اختلفوا أيضا في اثبات كلمات وحذفها . كقوله تعالى في سورة الحديد . ومن يتول فان الله هو الغني الحميد . اختلف القراء في اثبات هو وحذفها . وكذلك من في آخر سورة التوبة . تجري من تحتها الانهار . . فلا يبعد في أن يكون الاختلاف في البسلة من ذلك وان كانت المصاحف عليها . فان من القراءات ما جاء على خلاف خط المصحف كالصراط ويصط ومصيطر . اتفقت المصاحف على كتابتها بالصاد وفيها قراءة أخرى بالسين . وقوله وما هو على الغيب بضنين . تقرأ بالضاد وبالظاء . ولم تكتب بالمصاحف الاثمة الا بالضاد . وقراءة القرآن تكون في بعض الاحرف السبعة أم حرفا وكلاماً من بعض . ولا مانع من ذلك يخشى ، قال أبو محمد بن حزم : النص قد صح بوجود قراءة أم القرآن فرضا . والبسلة في قراءة صحيحة آية من أم القرآن وفي قراءة صحيحة ليست آية من أم القرآن . والقرآن أنزل على سبعة أحرف . كلها حق . وهذا كله من تلك الاحرف لصحته . فقد وجب اذ كلها حق أن يفعل الانسان في قراءته أي ذلك شاء . قلت يعني أنه يقرأ في الصلاة على حسب ما يقرأ خارج الصلاة

### ﴿ تنبيه ﴾

ما استثناء ابن الحاجب من قولهم أن القراءات السبع متواترة لم يذكره في كتابه المسمى بمنتهى السؤل والامل . في علمي الاصول والجدل . وانما ذكره في مختصر المنتهى المذكور وهو المتداول المشهور وعبارته في المنتهى

مسألة . القراءات السبع متواترة . لنا . لو لم تكن متواترة لكان بعض القرآن

غير متواتر. كذلك ومالك ونحوهما. وتخصيص أحدهما بحكم باطل لاستوائهما.  
وعبارته في المختصر المذكور

مسألة - القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الاداء كالمذ واللين  
والامالة وتخفيف الهمزة ونحوه . لنا . لو لم تكن متواترة لكان بعض القرآن غير  
متواتر كذلك ومالك ونحوهما . وتخصيص أحدهما بحكم باطل لاستوائهما . وذكر  
بعض الشراح أن الزيادة المذكورة لا توجد في النسخ المشهورة قال والاولى  
ما في النسخ المشهورة . والحكم على أن القراءات السبع مطابقا سواء كانت من  
قبيل الاداء أولا متواترة . في كلام ابن الحاجب بحث من أوجه  
(الوجه الاول) قال بعض العلماء لا نعلم أحدا تقدم ابن الحاجب الى استثناء  
ما كان من قبيل الاداء من قولهم ان القراءات السبع متواترة . وقد نص على  
تواتر ذلك كل أئمة الاصول كالقاضي أبي بكر الباقلاني وغيره

(الوجه الثاني) قال بعض شراح المختصر: لا يخفى أن التخصيص بغير  
مخصص انما يلزم من الحكم ببعضه ملك دون مالك أو بالعكس لو لم يجز  
ترجيح كون البعض قرآنا دون البعض بكونه أولى وأحسن بل يتعين الترجيح  
باحد هذه الثلاثة وهي صحة الاسناد واستقامة وجهها في العربية وموافقة لفظها  
خط المصحف المنسوب الى صاحبها ، أما لو جاز الترجيح بغير هذه الثلاثة  
يلزم الترجيح بغير مرجح هـ

أقول ترجيح بعض القراءات الثابتة على بعض بمثل كونها أفصح أو  
أدل على المرام أو أكثر مناسبة لسياق الكلام أمر معروف غير منكر الآ  
أن بعض العلماء نبه على أمر ينبغي الانتباه له وهو أن لا يبالغ في ذلك لتلايصل  
الامر الى حد يسقط القراءات الاخرى أو يكاد يسقطها . على أن معرفة كون

هذه أفصح من هذه أو أدل على المرام ونحو ذلك أمر صعب المدرك عسر المسلك ، وكثيراً ما تختلف أنظار أرباب الترجيح في ذلك فيرجح بعضهم خلاف ما رجحه غيره . وهذا مما لا يخفى على من نظر في الكتب المشتلة على ذلك ؛ وهنا أمر لا ينبغي أن يغفل عنه وهو أن القرآن هل تفاوت فيه مراتب الفصاحة أم لا . اختلف العلماء في ذلك . ولنا في صدد البحث فيه ( الوجه الثالث ) . ظن بعض الخائضين في هذا البحث ان القول بتواتر

القرآن لا يستلزم القول بتواتر القراءات وله مقالتان رد فيهما على ما ذكره ابن الحاجب هنا وشدد عليه التكبر في ذلك غير أنه لم يأت بشيء يثبت دعواه وقد ذكر في احدهما انه لم يقع لاحد من أئمة الاصوليين تصريح بتواتر القراءات وتوقف تواتر القرآن على تواترها كما وقع لابن الحاجب . ويظهر من كلامه ان الذي حمله على الحكم بعدم تواتر القراءات انه رأى ان عدة أهلها انما هو النقل عن أفراد لا يخرج عددهم عن مرتبة الآحاد ، وقد نحا نحو ذلك بعضهم حيث قال : التحقيق ان القراءات السبع مواترة عن الائمة السبعة ، أما تواترها عن النبي صلى الله عليه وسلم ففيه نظر . فان اسناد الائمة السبعة بهذه القراءات السبعة موجود في كتب القراءات وهي نقل الواحد عن الواحد وأجيب عن ذلك بأن عدد التواتر موجود في كل طبقة الا انهم اقتصروا على ذكر بعضهم لتصديهم للاشتغال بالقراءة واشتهارهم بذلك ؛ وقال بعض شراح المختصر : وقائل ان يقول ان المعلوم بالتواتر هو كون أحدهما من القرآن . وأما ما أو أحدهما بعينه فلا . كيف والذين نسد اليهم القراءات وهم سبعة لا يحصل العلم بقولهم فيما اتفقوا عليه فضلاً عما اختلفوا فيه .. وأجيب عن ذلك بأن قراءة كل واحد من هؤلاء السبعة قد علمت من جهة ومن

جهة غيره ممن يبلغ عددهم التواتر. وإنما نسب العلماء القراءات المتواترة إليهم  
لثلاثا تلتبس على الجاهل بغيرها من الشواذ، فإذا قيل : هذه القراءة في السبع  
كان معناه أنها مروية بطريق التواتر لا بطريق الآحاد. وأما إضافة القراءة  
إلى من أضيفت إليه من أئمة القراءة فالمراد بها أن ذلك الامام اختار القراءة  
بذلك الوجه على حسب ما قرأ به فأثره على غيره ولزمه حتى اشتهر به وقصد  
فيه وأخذ عنه فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء

وقال بعض العلماء أن القراءات السبع مشهورة. وقال بعض العلماء أن  
القراءات السبع آحاد، وقد نحا نحو ذلك بعض المتأخرين من علماء الأثر حيث  
قال: ادعى بعض أهل الأصول تواتر كل واحدة من القراءات السبع. وهي  
قراءة أبي عمرو ونافع وعاصم وحمره والكسائي وابن كثير وابن عامر دون غيرها.  
وادعى بعضهم تواتر القراءات العشر وهي هذه مع قراءة يعقوب وأبي  
جعفر وخلف. وليس على ذلك إثارة من علم. فإن هذه القراءات كل  
واحدة منها منقولة تقلا آحاديا كما يعرف ذلك من يعرف أسانيد هؤلاء القراء  
لقراءاتهم، وقد نقل جماعة من القراء الاجماع على أن في هذه القراءات ما هو  
متواتر وفيها ما هو آحاد. ولم يقل أحد منهم بتواتر كل واحدة من السبع فضلا  
عن العشر. وإنما هو قول قاله بعض أهل الأصول. وأهل الفن أخبر عنهم.  
وقد بالغ بعضهم في توهين أمر القراءات السبع فزعم أنه لا فرق بينها وبين  
سائر القراءات. وأن القول بتواترها أمر منكر لانه يؤدي إلى تكفير من طعن  
في تبيء منها. فقد وقع شيء من ذلك لبعض العلماء الاعلام. وقد طعن بعضهم  
في قراءة حمزة. واتقوا الله لئلا تساءلون به والارحام. يخفض الارحام عطفنا  
الضمير في به. لان في ذلك عطفنا على الضمير المجرور من غير إعادة الجار

وهو غير جائز في السعة. على ان في ذلك أشكالا من جهة المعنى  
وطعن بعضهم في قراءة أبي عمرو. فتوبوا الى بارئكم باسكان الهمزة.  
وان الله يأمركم باسكان الراء لان في ذلك حذفاً لحركة الاعراب وهو غير جائز  
في السعة. ولما كانت نسبة الالحن في مثل ذلك الى أبي عمرو أمراً جلالاً لهم  
بعض النحاة ان أبا عمرو اخلس الحركة فلم يضبط الراوي ذلك فظن انه سكن  
وقد روي عنه الاختلاس من بعض الطرق ، وطعن بعضهم في قراءة ابن  
عمر. زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم بتصب أولادهم  
وخفض شركائهم. لان في ذلك فصلاً بين المضاف والمضاف اليه وذلك انه  
قرأ زين بضم الزاي وكسر الياء المشددة بالبناء للمفعول ورفع قتل على انه  
نائب عن المفعول ونصب أولادهم على انه مفعول به للمصدر وهو قتل.  
وخفض شركائهم باضافة قتل اليه وهو فاعل في المعنى فقد وقع في هذه  
القراءة الفصل بين المضاف وهو قتل وبين المضاف اليه وهو شركائهم  
بالمفعول وهو أولادهم. والفصل بين المضاف والمضاف اليه لا يجوز في  
السعة. قال الزمخشري: والذي حمله على ذلك انه رأى في بعض المصاحف  
شركائهم مكتوباً بالياء. ولو قرأ بجر الاولاد والشركاء لأن الاولاد شركاء  
في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة. ومن أنكر هذه القراءة من العلماء  
المشهورين ابن جرير الطبري. وهذا المظن أقوى من غيره من سائر  
المطاعن ، وقد أوجب عنه وعن غيره الا أن الجواب عنه أدنى من الجواب  
عن غيره في القوة. وقرأ سائر القراء زين بفتح الزاي والياء المشددة على انه  
مبني للفاعل. وقتل بفتح اللام على انه مفعول به وأولادهم بكسر الدال على  
انه مضاف اليه وشركاؤهم بضم الهمزة على انه فاعل زين أي زين لكثير

من المشركين شركاؤهم أن يقتلوا أولادهم. وهي واضحة من جهة اللفظ والمعنى، وطعن بعضهم في قراءة ابن كثير في إحدى الروایتين عنه نارا تملط وما أشبهه بتشديد التاء لأن ذلك يؤدي الى الجمع بين ساكنين على وجه يوجب العسر في التلفظ بهما. بل قال بعض العلماء ان الجمع بين مثلي الساكنين المذكورين ممتنع لعدم امكان التلفظ بهما معا وهما على حالهما وكأن القائل المذكور يدعي ان الراوي قد وقع له وهم في الرواية

وقد رأى بعض كبار المقرئين أنه لا ييسر له تشديد التاء الا اذا أزال سكون ما قبلها وهو التنوين فعمد اليه فحركه بالكسر وتمكن بذلك من تشديد التاء. الا أن هذا أمر لم يسبقه اليه سابق ولا خلفه فيه لاحق. والرواية المذكورة عن ابن كثير هي رواية البرزي بوسائط عنه. والرواية الاخرى عن ابن كثير هي تخفيف التاء وبذلك قرأ سائر القراء. وتواترات البرزي مذكورة في كتب القراءة وهي ثلاثة أقسام: قسم يكون قبل التاء فيه حرف متحرك نحو الذين توفاهم الملائكة. وهذا لا اشكال فيه. وقسم يكون قبل التاء فيه حرف ساكن الا انه حرف مدّ نحو. ولا تيمموا الخبيث. ولا تفرقوا. وهذا لا اشكال فيه أيضا لانه وان اجتمع فيه ساكنان فان وجود المدّ فيه يخفف العسر في التلفظ غير أن المدّ هنا ينبغي أن يكون طويلا، وقسم يكون قبل التاء فيه حرف ساكن الا أنه ليس بحرف مدّ نحو نارا تملطى - وشبهه تنزل. وقل هل تر بصون. وهذا موضع البحث وقال القائلون بتشديد أركان القراءات في جواب ما ذكره المبالغون في توهين أمرها: ان عدم مساواة سائر القراءات لها في المنزلة أمر لا يخفى. . . واما الذي قد يخفى فهو أمر تواترها. لانها انما تواترت عند القراء الذين أعنوا بأمر القراءات وضبط وجوها دون غيرهم..

فتواترها ليس كتواتر القرآن، وأما الحكم على القول بتواترها بأنه أمر منكر  
لأنه يؤدي إلى تكفير من طعن في شيء منها وقد وقع شيء من ذلك لبعض  
العلماء الاعلام فهو خطأ لأن انكار شيء من القراءات لا يقتضي التكفير لأن  
التكفير إنما يكون بانكار ما علم من الدين بالضرورة. والقراءات ليست كذلك  
فإن وقع التكفير من أحد بسبب ذلك حكم بخطأه ونجاوزه الحد ومخالفته لمنهج  
السلف في مثل ذلك. فقد اختلفوا في أمر البسلة المكتوبة في أوائل السور فقال  
بعضهم هي هناك من القرآن. وقال بعضهم هي هناك ليست من القرآن. ولم  
يكفر أحد الفريقين المختلفين الفريق الآخر وإنما خطأ كل منهما الفريق الآخر  
مع الاعتذار عنه بقوة الشبهة التي عرضت له في ذلك فكيف يسوغ لمن وقف  
على ذلك أن يكفر من أنكر شيئاً من القراءات لشبهة قوية عرضت له. وأمر  
القراءات أيسر خطباً من أمر البسلة، وكما بالغ بعضهم في توهين أمر القراءات  
السبع بالغ بعضهم في تقوية أمرها منهم مقلد البلاد الاندلسية الاستاذ ابوسعيد  
فرج بن لب فإنه قال وهو يحكم بين اثنين من طلبة غرناطة اختلفا في أمر  
القراءات السبع فتحاكما إليه؛ من زعم ان القراءات السبع لا يلزم فيها التواتر فقوله  
كفر لأنه يؤدي إلى عدم تواتر القرآن جملة. قال وهذا معنى ما قاله ابن الحاجب.  
وقد كتب بما ذكر بعض أهل غرناطة إلى أحد العلماء المشهورين من أهل  
تونس يسأله بيان رأيه في ذلك. فأجابته بجواب يتضمن الرد على ما ذكر. فوقف  
عليه المقتي المذكور. فأنت رسالة كبيرة في الرد على هذا الرد. مماها فتح الباب  
ورفع الحجاب. بتعقب ما وقع في تواتر القرآن من السؤال والجواب، وقد أورد  
جميع ذلك العلامة أحمد الونشريسي في الجزء الثاني عشر من المعيار المغرب  
والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والاندلس والمغرب

## ارشاد

وهو في بيان ما ينسب ان يقال في امر القراءات السبع

اعلم ان قول من قال ان القراءات كلها لم تنقل الا بطريق الآحاد المحضة غير سديد لانه يؤدي الى ان يكون القرآن في كثير من المواضع وهي المواضع التي اختلفت فيها قراءة القراء لا يهتدى الى معرفة قراءته فيها على الوجه الذي ينبغي ان يقرأ به . . وهو أمر ينافي ما ثبت عن الامة من فرط عنايتها بأمر القرآن. وبظهر لك ذلك مما ذكره وهو أن القارئ اذا قرأ الفاتحة مثلا فوصل الى ملك يوم الدين وكان ممن يقول بهذا القول ويتدبر ما يؤدي اليه فانه يقف هنا واجما لانه يرى ان ملك قد قرأه عاصم والكسائي بالالف وقرأه غيرهما بغير الف. وانه بأي وجه منهما قرأه به لا يستيقن انه أصاب في قراءته به لاحتمال ان يكون غير مطابق لما في نفس الامر وذلك لانه مروى بطريق الآحاد المحضة وهي لا تفيد اليقين، واستنكر المحققون هذا القول ورأوا أنه لا بد من اثبات تواتر بعض القراءات اذ لا يعقل ان يكون القرآن كله متواترا وتكون أوجه قراءته كلها غير متواترة. فقالوا بتواتر القراءات السبع لكثرة تداولها بين قراء الامصار في جميع الاعصار. وقد أطلق الاكثرون منهم القول في ذلك ولم يستثنوا شيئا فحكوا بتواتر ما انفرد به أحد القراء السبعة ولو في احدى الروايتين عنه. وذلك مثل تشديد التاء في . ولا تجميعوا الخبيث ونحوه فان ابن كثير قد تفرد بذلك عن سائر القراء في احدى الروايتين عنه وهي رواية البرقي بوسائط عنه. وقد وافقهم في الرواية الاخرى على عدم تشديد التاء هي رواية قبل بوسائط عنه. وحكوا بتواتر القراءات التي أنكرت بناء على وانها مخالفة للغة العربية وقالوا أنها جاءت على بعض لغات العرب التي لم يطالع

المنكرون عليها ولغات العرب كثيرة لا يتيسر الاحاطة بها ، وذلك مثل قراءة حمزة بمصر خي بكسر الياء وقد ذكر قطرب انها لغة بني يربوع وأجازها هو والغراء وامام النحو واللغة أبو عمرو بن العلاء . وهذه اللغة شائعة ذائعة باقية في أفواه كثير من الناس الى اليوم . يقولون ما فيّ ا فعل كذا وما عليّ منك الى غير ذلك ، وأنكر كثير من العلماء تواتر ما لا يظهر وجهه في اللغة العربية من ذلك . وحكموا بوقوع الخطأ فيه من بعض القراء . وكأنهم يستبعدون أن تتواتر قراءة ولا يطلع أئمة اللغة العربية على اللغة التي جاءت على نهجها من لغات العرب لفرط اهتمامهم بمثل ذلك عناية بأمر القرآن . وقد تصدى ابن جرير الطبري في تفسيره لبيان القراءات وتوجيهها وذكر في كل موضع اختلف فيه القراء ما اختاره هناك من القراءات الخالية من الشوائب غير انه طعن في كثير من المواضع في بعض القراءات المذكورة في السبع لامور بدت له في ذلك . وقد أنكر عليه ذلك من يقول بتواتر القراءات السبع مطلقا . وله كتاب كبير في القراءات وعللها ذكره في تفسيره

والاقرب الى السداد أن يقال : ان القراءات السبع متواترة في الجملة . ويوجد فيها المشهور والمروي من طريق الآحاد المحفوفة بالقرائن المفيدة للعلم . وأما المروي من طريق الآحاد المحضه فهو فيها نزر لا يكاد يذكر وهو ما طعن فيه بعض الأئمة ولم يكن عنه جواب سديد

### ﴿ تنبيه ﴾

وهو في التحذير من الاعتراض بكل قراءة ننسب الى احد الأئمة السبعة . قال ابن الجزري في النشر: كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه . ووافقت أحد المصاحف العمانية ولو احتمالا . وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي

لا يجوز ردها ولا يحل انكارها - بل هي من الاحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها - سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين - ومنى اختل ركن من هذه الاركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة - سواء كانت عن السبعة أو عن هو أكبر منهم ، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف واختلف - صرح بذلك الامام الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني - ونص عليه في غير موضع الامام أبو محمد مكي بن أبي طالب - وكذلك الامام أبو العباس أحمد بن حنبل المهدوي - وحققه الامام الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن اسماعيل المعروف بأبي شامة - وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافة؛ قال أبو شامة رحمه الله في كتابه المرشد الوجيز: فلا ينبغي ان يتر بكل قراءة تمزى الى واحد من هؤلاء الأئمة السبعة ويطلق عليها لفظ الصحة وأنها هكذا أنزلت الا اذا دخلت في ذلك الضابط وحينئذ لا ينفرد بنقلها مصنف عن غيره ولا يختص ذلك بنقلها عنهم بل ان نقلت عن غيرهم من القراء فذلك لا يخرجها عن الصحة فان الاعتماد على استجماع تلك الاوصاف لا على من تنسب اليه . فان القراءات المنسوبة الى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة الى المجمع عليه والشاذ - غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه في قرائتهم تركن النفس الى ما نقل عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم . هـ

## مسائل شتى

### المسألة الاولى

دهي في انواع القراءات

من انواع القراءات الشاذة . وقد اختلف في حده . فقيل الشاذ من القراءات ما لم يتواتر منها . وعلى هذا تكون القراءات نوعين فقط وقيل في حده غير ذلك

وقد ذكر في الاتقان انواع القراءات على رأي بعض العلماء فقال :  
أقن الامام ابن الجزري هذا الفصل جدا . وقد نحر لي منه ان  
القراءات انواع

(الاول) التواتر . وهو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم الى متناه . وغالب القراءات كذلك

(الثاني) المشهور . وهو ما صح سنده ولم يبلغ درجة التواتر ووافق العربية والرسم . واشتهر عند القراء . فلم يعدوه من الغلط ولا من الشذوذ . ويقرأ به على ما ذكره ابن الجزري ويفهمه كلام أبي شامة السابق . . ومثاله ما اختلفت الطرق في نقله عن السبعة فرواه بعض الرواة عنهم دون بعض . . وأمثلة ذلك كثيرة في فرش الحروف من كتب القراءات كالذي قبله

(الثالث) الآحاد . وهو ما صح سنده وخالف الرسم أو العربية أولم يشتهر الاشتهار المذكور ولا يقرأ به . وقد عقد الترمذي في جامعه والحاكم في مستدركه لذلك بابا أخرجا فيه شيئا كثيرا صحيح الاسناد . ومن ذلك ما أخرجه الحاكم عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم قرأ لقد جاءكم رسول من أنفسكم . بفتح الفاء

(الرابع) الشاذ. وهو ما لم يصح سنده. وفيه كتب مؤلفه. من ذلك قراءة مَلَك يوم الدين بصيغة الماضي (الخامس) الموضوع. كقراءات الخزاعي. وظهر لي سادس يشبه من أنواع الحديث المدرج وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير كقراءة ابن عباس. ليس عليكم جناح ان تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج. أخرجه البخاري. انتهى ملخصا

### المسألة الثانية

وهي في بيان كون القراءات ترجع من جهة اختلاف اللفظ الى نوعين ان القراءات ترجع من جهة اختلاف اللفظ الى نوعين . (أحدهما) ما اختلف لفظه واتفق معناه . سواء كان الاختلاف اختلاف كل أو كان اختلاف جزء. نحو فاسقوا وفامضوا . والعين والصوف . وخطوات وخطوات . وكفؤوا وكفؤوا وكفؤوا (والثاني) ما اختلف لفظه ومعناه نحو قال ربي وقل ربي . ويكذبون ويكذبون . واتخذوا واتخذوا ، وبقي الاختلاف بالاعطاف والادغام . والروم والاشمام . والتفخيم والترقيق . والمد والقصر . والامالة والفتح . والتحقيق والتسهيل . والابدال والنقل . ونحو ذلك مما يبرر عنه القراء بالاصول . . فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ لان هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تخرجه عن ان يكون لفظا واحدا . وهذا الذي أشار اليه ابن الحساج بقوله : والسبعة متواترة فيما ليس من قبيل الاداء كالمدة والامالة وتخفيف الهمز ونحوه ، وهذا النوع من الاختلاف داخل في الاحرف السبعة الا انه ليس واحدا منها

## المسألة الثالثة

وهي في ان الاختلاف في كثير من القراءات يرجع الى اختلاف اللغات  
ان الاختلاف في كثير من القراءات يرجع الى اختلاف اللغات . وذلك  
مثل عليهم . فان فيه لغات . وهي عليهم بكسر الهاء واسكان الميم . وطيهم  
بضم الهاء واسكان الميم . وطيهم بكسر الهاء وضم الميم مع وصلها بالواو . وهذه  
اللغات الثلاث هي المشهورة فيه . وقد قرئ بها في السبع وفيه . سبع لغات  
أخرى ذكرها في النشر حيث قال : وعن عبد الرحمن بن هرمز الاخرج ومسلم  
ابن جندب وعيسى بن عمر الثقفي البصري وعبد الله بن يزيد القصير عليهم  
بضم الهاء ووصل الميم بالواو . وعن الحسن بن فائد عليهم بكسر الهاء ووصل  
الميم بالياء . وعن أبي هرزم أيضا بضم الهاء والميم من غير صلة . وعنه أيضا بكسر  
الهاء وضم الميم من غير صلة ، فهذه أربعة أوجه وفي المشهور الثلاثة . فتصير  
سبعة وكلها لغات ؛ وذكر أبو الحسن الاخش فيها ثلاث لغات أخرى لو قرئ  
بها الجاز . وهي ضم الهاء وكسر الميم مع الصلة والثانية كذلك الا انه بغير صلة .  
والثالثة بالكسر فيهما من غير صلة . ولم يختلف عن أحد منهم في الاسكان  
وقفا . . . ومثل يحسب مضارع حسيب بمعنى ظن . فان فيه لغتين . احدهما  
بحسب بفتح السين . والاخرى بحسب بكسرها ، وقد قرئ بهما في السبع  
ومثل هذان في تثنية هذا . فان من العرب من يجعله بالالف في الاحوال  
كلها وهي حال الرفع وحال النصب والجر فيقول : جاء هذان ورأيت هذان ومررت  
بهذان . وهذه هي لغة بني الحارث بن كعب . ومن العرب من يجعله بالالف  
في حال الرفع وبالياء في حال النصب والجر . . فيقول جاء هذان ورأيت  
هذين ومررت بهذين وهذه هي لغة جل العرب وقد قرئ هذان بهما في قوله

تعالى ان هذان لساحران ققرأه أبو عمرو ان هذين لساحران- بالياء جريا على اللغة المشهورة في مثل ذلك وقراءه غيره بالالف

ومن الغريب هنا اعتراض بعض الناس على قراءة أبي عمرو بأن فيهم مخالفة لخط المصحف ، وأغرب من ذلك اعتراض بعضهم على قراءة جمهور القراء بأن فيها مخالفة للغة العربية . قال العلامة ابن هشام في شرح شذور الذهب نقلا عن العلامة أحمد بن تيمية : قال وقد زعم قوم ان قراءة من قرأ ان هذان لحن . وان عثمان قال ان في المصحف لحن . وستقيمه العرب بألسنتها . وهذا خبر باطل لا يصح من وجوه .

(أحدها ) ان الصحابة كانوا يتسارعون الى انكار أدنى المنكرات فكيف يقرون اللحن في القرآن مع انه لا كلفة عليهم في ازالته (والثاني ) ان العرب كانت تستقيح اللحن غاية الاستباح في الكلام .

فكيف لا يستبشرون بقاءه في المصحف

( والثالث ) ان الاحتجاج بأن العرب مستقيمه بألسنتها غير مستقيم لان

المصحف الكريم يقف عليه العربي والمعجمي

( والرابع ) انه قد ثبت في الصحيح ان زيدا بن ثابت أراد ان يكتب

التابوت بالهاء على لغة الانصار فنعوه من ذلك ورفعوه الى عثمان فأمرهم ان يكتبوه بالتاء على لغة قريش . ولما بلغ عمر ان ابن مسعود قرأ عني حين على لغة هذيل أنكر ذلك عليه . وقال اقريء الناس بلغة قريش فان الله تعالى انما أنزله بلغتهم ولم ينزله بلغة هذيل . انتهى كلامه ملخصا

### المسألة الرابعة

وهي في كون القراءات السبع سنة متبعة

قال العلامة أحمد بن تيمية في جواب مسألة سئل عنها تتعلق بالقراءات

السبع : ان القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الاول ، فعرفة القراءات التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ بها أو يقرم على القراءة بها أو يأذن لهم وقد أقرثوا بهاسته ؛ والعارف بالقراءات الحافظ لها له مزية على من لا يعرف الا قراءة واحدة

### المسألة الخامسة

وهي في ان اختلاف القراءات يظهر اختلاف الاحكام  
قال في الاتقان : باختلاف القراءات يظهر الاختلاف في الاحكام . ولهذا  
بنى الفقهاء تقض وضوء الملموس وعدمه على اختلاف القراءة في المسم  
ولامسم . وجواز وطء الحائض عند الانتطاع قبل الغسل وعدمه على  
الاختلاف في حتى يظهرن ، وقد حكوا خلافا غريبا في الآية اذا قرئت  
بقراتين . . فحكى أبو الليث السمرقندي في كتاب البستان قولين . أحدهما  
ان الله تعالى قال بهما جميعا . والثاني ان الله تعالى قال بقراءة واحدة الا انه  
أذن ان تقرأ بقراءتين . ثم اختار توسطا . وهو انه ان كان لكل قراءة تفسير  
يفاير الآخر فقد قال بهما جميعا وتصبح القراءتان بمنزلة آيتين مثل حتى يظهرن  
وان كان تفسيرهما واحدا كالبيوت والبيوت فلما قال بأحدها وأجاز القراءة  
بهما لكل قبيلة على ما تعود لسانهم ، فان قيل اذا قلتم انه قال بأحدها فأبي  
القراءتين هي قلنا التي بلغة قریش

### المسألة السادسة

وهي في ان القرآن كله نزل بلغة قریش  
ذهب بعض العلماء الى أن القرآن كله نزل بلغة قریش وليس فيه شيء  
من لغة غيرهم . واحتجوا لذلك بما في البخاري عن عثمان أنه قال للرهط  
القرشيين الثلاثة : اذا اختلفتم أتمم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه

بلسان قریش . فإما نزل بلسانهم . ففعلوا . وذهب بعض العلماء الى أن القرن قد نزل فيه شيء بلغة غير قریش من لغات بعض قبائل العرب . وأولوا ما ذكره قال الحافظ ابن عبد البر في التمهيد : قول من قال نزل بلغة قریش معناه عندي في الاغلب . لان لغة غير قریش موجودة في جميع القراءات من تحقيق الهمزة ونحوها . وقریش لا تهمز ، وقال الشيخ جمال الدين بن مالك : أنزل الله القرآن بلغة الحجازيين الا قليلا فانه نزل بلغة التميميين . كالادغام في من يشاق الله . وفي من يرتد منكم عن دينه . فان ادغام المجزوم لغة تميم . ولهذا قل . والفك لغة الحجاز . ولهذا كثر . نحو ويُمَلل . يجيبكم الله . يمددكم واشدد به أزري . ومن يحمل عليه غضبي ، قال وقد أجمع القراء على نصب الاتباع الظن . لان لغة الحجازيين التزام النصب في المنقطع . كما أجمعوا على نصب ما هذا بشرا . لان لغتهم إعمال ما . . وزعم الزمخشري في قوله تعالى . قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله . انه استثناء منقطع جاء على لغة بني تميم ، وقال بعض العلماء : ان القرآن كله نزل بلغة قریش غير أن قریشا دخل في لغتهم شيء من لغات غيرهم من قبائل العرب مما اختاروه منها فصار ذلك من لغتهم . وما يقال انه وقع في القرآن بغير لغة قریش كالفتح فهو كما كان من هذا القبيل . وهذا القول فيه جمع بين المذهبيين على أحسن وجه .  
الفتح الحساكم تقول افتح بيسا أى احكم . وهي كلمة يقال انها عينية في الاصل

### المسألة السابعة

وهي في جواز القراءة والصلاة بالشاذة

قال النووي في شرح المذهب : قال أصحابنا وغيرهم لا تجوز القراءة في الصلاة ولا غيرها بالقراءة الشاذة لانها ليست قرآنا . لان القرآن لا يثبت الا بالتواتر . والقراءة الشاذة ليست متواترة . ومن قال غيره فغالط أو جاهل .

فلو خالف وقرأ بالشاذ أنكر عليه قراءته في الصلاة وغيرها ، وقد اتفق فقهاء بغداد على استنابة من قرأ بالشواذ . ونقل ابن عبد البر الاجماع على أنه لا تجوز القراءة بالشواذ وأنه لا يصلى خلف من يقرأ بها . لكنه قال في الروضة تبعا للعزيم للامام الرافعي : وتسوغ القراءة بالسبع . وكذا بالقراءات الشاذة ان لم يكن فيها تغيير معنى ولا زيادة حرف ولا نقصانه .. والقراءة الشاذة قبل ما وراء السبع وقيل هي ما وراء العشر

### المسألة الثامنة

وهي في ان الشاذة تفسر للمشهوره

قال أبو عبيد في كتاب فضائل القرآن : القصد من القراءة الشاذة تفسير القراءة المشهوره وتبيين معانيها - وذلك كقراءة عائشة وحفصة حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر . وكقراءة ابن مسعود والسارق والسارقة فاقطعوا أيمانها . وقراءة جابر فإن الله من بعد اكرههن لهن غفور رحيم ، فهذه الحروف وما شاكلها قد صارت مفسرة للقرآن . وقد كان يروى مثل هذا عن بعض التابعين في التفسير فيستحسن . فكيف اذا روي عن كبار الصحابة ثم صار في نفس القراءة فهو أكثر من التفسير وأقوى . فأدنى ما يستنبط من هذه الحروف معرفة صحة التأويل . على أنها من العلم الذي لا تعرف العامة فضله - انما يعرف ذلك العلماء

### المسألة التاسعة

وهي في توجيه القراءات وتزجيم احدى القراءتين على الاخرى

من المهم معرفة توجيه القراءات وهو فن جليل يذكر فيه وجه كل قراءة . وقد اعتنى به الائمة وأفردوا فيه كتباً . . منها كتاب الحجة لابي علي الفارسي . وكتاب الكشف لمكي . وكتاب الهداية للمهدوي . . وقد صنفوا أيضا في توجيهه

القراءات الشواذ- منها كتاب المحتسب لابن جنى- وكتاب أبي البقاء العكبري  
وهنا شيء ينبغي التنبيه عليه وهو أنه قد ترجح إحدى القراءتين  
الثابتين على الأخرى ترجيحاً يكاد يسقط القراءة الأخرى- وهو غير مرضي-  
وقال أبو شامة قد أكثر المصنفون في القراءات والتفاسير من الترجيح بين  
قراءة مالك ومالك حتى أن بعضهم يسالغ الى حد يكاد يسقط وجه القراءة  
الأخرى- وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين ثم قال- حتى أتى أصلي بهذه  
في ركعة وبهذه في ركعة، وقال بعض العلماء السلامة عند أهل الدين اذا صحت  
القراءتان أن يقال أحدهما أجود- وحكى أبو عمرو الزاهد في كتاب اليواقيت  
عن ثعلب أنه قال: اذا اختلف الاعرابان في القراءات لم أفضل اعراباً على  
اعراب- فاذا خرجت الى كلام الناس فضلت الاقوى- واعلم أن المشتغلين  
بفن القراءات وتوجيهها يلوح لهم من خصائص اللغة العربية ودلائل اعجاز  
الكتاب العزيز ما لا يلوح لغيرهم ويحصل لهم من البهجة ما يعجز اللسان  
عن بيانه فينبغي لمن سمت همته أن يقدم على ذلك بعد أن يقف على الفنون  
التي يلزم أن يوقف عليها من قبل- فالامر يسير على من جدَّ جدّه- والله  
ولي التوفيق

## الفصل السابع في أسماء القرآن

اعلم أن الله تعالى قد سعى ما أنزله على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم  
بأربعة أسماء- وهي القرآن والفرقان والكتاب والذكر- . وقد ذكر ذلك مع  
بيان وجه التسمية بها الامام ابن جرير الطبري في مقدمة تفسيره فقال ان الله  
تعالى ذكره سمى تنزيله الذي أنزله على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم أسماء أربعة-